

المبحث التاسع عشر:

الإبداع في العمل السياسي.

البند الأول: مجالات العمل السياسي.

للعمل السياسي مجالاته الواسعة والمتجددة، فهو يتصل في العلاقات التبادلية (الاقتصادية والثقافية والإعلامية وحتى في العلاقات الفنية والاجتماعية)، وفي إقامة التحالفات المتنوعة والمتعددة، لذلك فإننا نراه يمثل حيوية العلاقات القائمة بين الدول، وبين الأحزاب بمختلف مشاربها، وحتى بين الأفراد فالعمل السياسي يمثل حياة، لذلك فهو حالة مستمرة لها ديمومتها في الوجود وفي حياة الفرد والمجتمع المتطلع إلى غد أفضل، كما يمثل جسر التواصل في تعزيز العلاقات بين الدول وهيئات ومنظماتها الإقليمية والدولية، وللعمل الدبلوماسي فروعته المتعددة والتي سنشير إلى بعضها فيما يلي:

البند الثاني: فروع الدبلوماسية.

المعروف أن مجرى نهر الدبلوماسية المعترف فيه، هو الدبلوماسية الرسمية ولكننا ندرك، بل علينا أن ندرك بأن الدبلوماسية المبدعة هي الدبلوماسية التي لا تعدم الوسيلة في أن تتيح لحقولها الإرواء الدائم، من مصادر مختلفة معلومة ومخفية، وهذا لا يلومها به أحد طالما أنها تصب في مصلحة الشعب العليا، ونحن نعلم بأن مجرى بردى واحد ولكننا نعلم أيضا بأن "نهر الشام" سبع فروع لتجعل من غوطة دمشق غوطة وجنة غناء، لذلك أرى بأن الدبلوماسية لا تقتصر على العاملين الرسميين بل تتعداهم إلى مُختارين من بين منابع الشعب الغنية المتنوعة، مثل الدبلوماسيين القادمين من الشرائح التالية :

❖ الدبلوماسيون من الكتّاب والمبدعين والفنانين والإعلاميين... الخ، بتواصلهم وبحثهم في امهات القضايا، وهي دبلوماسية غير رسمية.

❖ الدبلوماسية الشعبية والتي تتحقق من خلال شخصيات اجتماعية تتواصل وتؤثر في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ويضطلع عادة بها رجال الأعمال وكبار التجار، ومن خلال هذه الدبلوماسية تُستجج المواقف السياسية التي يمكن أن تتخذها الدولة في المجالات ذات الصلة.

❖ دبلوماسية القمة التي تتجسد في تصدي القادة والرؤساء لحل المشكلات الكبرى بين الدول.

❖ دبلوماسية وزراء الخارجية والمبعوثين في التصدي لحل الأزمات والتي يتم من خلالها المباحثات والمفاوضات وتبادل الوثائق الرسمية (رسائل ووثائق بين القادة)

ولهذه الفروع والشرايين الدبلوماسية دور هام في سبر وتقصي ومعرفة المقدمات الأولى لمواقف الدول ورغبتها وعدم رغبتها في موقف ما وقضية ما، كما تتيح المجال للكشف عن المخططات والنوايا التي تبطنها بعض الدول فيما بينها و ضد بعضها، لهذا فإن هذه الدبلوماسية تشكل الشرايين الوطنية المساعدة في الابتكار السياسي وصنع القرار المطلوب، والجدير بالذكر فإنها لا يمكن أن تؤدي إلى هذه النتيجة، إلا إذا كانت تتساقق وتتغام مع السياسة العامة للوطن، وإن تباينت في بعض جوانبها، فالمهم ألا تحلق خارج سربها، لكي تصب عطاءاتها في النهاية بعمق المجرى الرئيسي لها.

من هنا ندرك صورة التشابك في مسألة العلاقات السياسية على سطح كوكبنا، خاصة وأن السياسة تشكل العامل الأساس الذي يدخل في كل حركة وسكنة للدول، وهي ترسم علاقاتها البينية وتتفدها في كل مجال من مجالات الحياة (الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية وسواها... الخ) ويُعزى إلى السياسة كل نجاح يشهده الإنسان، كما يُعزى إليها أيضا كل فشل يحصل هنا أو هناك على أي مستوى وفي أي حقل أو مجال.

البند الثالث: الإبداع والسياسة.

إن السياسة أداة خطيرة في فكر وممارسة الانسان، ولأنها كذلك فهي وسيلة متغيرة متجددة قابلة للتطوير والتبدل والتبديل، ومن خلال هذا التبديل والتغيير في العلاقات الدولية، لابد وأنها تستلزم تفعيل العقل البشري بغية تحقيق "الابتكار والإبداع" الذي يعطيها مداها، ويخلق أطرها ويوسع افاقها ويرسم طرقها وأساليبها ودهاليزها التي قد يضيع فيها الكثير من السياسيين، وتدفن في حناياها المخططات، بل وتغرق في محيطاتها الهائجة الكثير من الدول والأفراد، وللسياسة مناهج مختلفة تدين بها، وعقائد متنوعة تعمل في ضوءها ونظريات متعددة سادت وبادت عبر التاريخ، فمنها اليسار والوسط واليمين، ورغم العديد المتوفر في مداراتها، إلا أننا نجد للجماهير مواقف منها الحيادي، ومنها الصامت و منها اللامبالي الذي لا يعن ولا يبارك إلا في المنعطفات الخطيرة في حياته. لذلك سوف نلقي الضوء على بعض المكونات والجوانب المتصلة بالانتماء و بالإبداع السياسي، وذلك من خلال الفقرات التالية التي يجب أن تكون معنية بالإبداع.

الفقرة الأولى: الأحزاب والسياسة.

إن الهيكلية التي تسود الدول البسيطة والمركبة تحكمها السياسة، حيث نجد بأن البرلمانات ومجالس الشيوخ والحكومات، تنتخب وتتشكل على الخلفية السياسية لأعضائها، هذه الخلفية التي تصنعها أو تقف وراءها أحزاب ذات مشارب فكرية وسياسية متنوعة، وفي كثير من الأحيان نجد للشركات الكبرى نفوذاً مسيطراً وحاسماً في قيادة العمليات السياسية وحتى قيادة الأحزاب التي تعتمد في سياساتها الداخلية وحتى الخارجية على منتوجاتها وتأثيرها الاجتماعي في كسب أصوات الناخبين، وهذه الصورة تبدو جلية في المجتمعات الليبرالية الغربية.

ولما كانت الأحزاب تشكل العامل المشترك في العملية السياسية وهي التي تؤثر وتنظم الى حد كبير في مسارات التحرك السياسي الرسمي والشعبي إلى حد بعيد، فإننا سوف نعالج موضوع الإبداع السياسي داخل هذه الأحزاب - إن وجد - حيث

سنختار بعض الجوانب وليس جُلها ، لأن هذه الجوانب عديدة مثل: (الانتماء - التوعية - العقيدة - التخطيط - التكتيك - التنفيذ - الأداء) كما سنشير إلى المؤتمرات - ومسألة تثقيف القيادات والقواعد - الندوات وأسلوبها - وجداول اعمال اجتماعات المؤسسات الحزبية.

الفقرة الثانية: مركز الإبداع في الأحزاب.

لأنني أعتقد بأن مركز الإبداع المختص في الحزب ، هو الذي يجب أن يُعنى بالبحث والتمحيص وبالاستنتاج وبالإبداع نفسه ، لأن هذا الفعل الممارس سواء كان فكرياً أو عملياً ، يؤثر ويتأثر في المعاناة والمشاكل المبحوثة والمصادفة ، ومن خلال تعقيداتها والبحث عن الحلول الناجعة لهذه المشاكل.

كما أعتقد بأن المجال الآخر الذي يتولد فيه الإبداع ، هو ذاك المجال الذي يتمثل في مؤسسات صنع القرار المتسلسلة لتلك الأحزاب ، حيث يُلاحظ الإبداع من خلال فعاليتها ومن خلال أداء وأسلوب وممارسة أعضائها الفكرية في البحث والحوار واستنتاج الحلول واستتباط الطرق الكفيلة بالوصول إلى حلول.

إن التجسيد والتنفيذ والالتزام (بقرارات تلك المؤسسات) يعطي البيئة الإبداعية مناخها الخلاق مما يساعد مباشرة على كشف القدرات الإبداعية التي تتحدث عن نفسها ، والتي يأتيها أداء هؤلاء السياسيين الذي يبرز في تحقيق نتائج مرموقة على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية.

الفقرة الثالثة: الانتماء والإبداع في التنظيمات السياسية.

يختلف أسلوب الانتماء في الأحزاب الليبرالية عنه في الأحزاب الشعبية و الثورية ، حيث نشهد اجتهادات متباينة ومتباعدة في تكوين تلك الأحزاب ، فبينما تعتمد الأولى على القوى والكتل الاقتصادية والعسكرية الكبرى ، والطبقات ذات القدرة الاقتصادية الهائلة ، نجد الثانية تعتمد على الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة

الواسعة والمتوسطة، ولكل هذه الأحزاب نظرياتها أو منطلقاتها النظرية التي تعمل في هديها، وهنا تكمن الحالات التي تشكل طرق اختيار العضوية .

وهذه الطرق تأتي نتيجة دراسات تقوم بها مراكز دراسات كبرى تملك أطرها ووسائلها التي تعينها في هذا المجال وخاصة بالنسبة للأحزاب الليبرالية، حيث يبرز هنا تأثير الشركات الوطنية الداعمة لبعض الأحزاب بالإضافة إلى الشركات عابرة القارات بل عضوية هذه الشركات، مثل الأحزاب العاملة في الولايات المتحدة والغرب بشكل عام، هذه الشركات التي امتدت فروعها إلى خارج حدود بلادها، حيث تعرضت للتأميم بسبب تأثيرها السياسي والاقتصادي في دول خارج حدود إنشائها مثل، تأميم (3 شركات كبرى في تشيلي قبل الانقلاب على الليندي عام 1969) كما حدث مثيل ذلك في المكسيك حينما تم تأميم شركات أميركية هامة بين عامي (1960 - 1967) .

البند الرابع: القانون الدولي و حماية الشركات.

أمام هذه الظواهر الجديدة في العالم كان لابد من البحث عن المعالجة، هذه المعالجة التي تستلزم تفعيل العقل والعلم، بغض الطرف عن موقفنا المؤيد أم الرفض لمثل هذه الحالات، وتظهر هنا المعالجة التي يمكن أن نطلق عليها حالة المعالجة الإبداعية ((بغض النظر عن موقفنا من هذه الإجراءات كما سلف، لأننا ننظر إليها هنا كإجراء نتج عن حاجة بعد تفكير لمعالجة هذه الحاجة)) حينما وصل العقل البشري في "الجانب المستغل" إلى ابتداء (دور للقانون الدولي - والبنك الدولي وتدخله) بعد أن تم تأميم أكثر من (143) شركة أميركية في مختلف أنحاء العالم في السبعينات، وقد عملت أميركا وحلفاؤها، على حماية هذه الشركات من خلال زج أو تفعيل القانون الدولي والبنك الدولي، لكي يوجد حلاً للمظاهر التي تواجه بعض هذه الشركات، حيث تم التوصل إلى خلق عدة ضوابط لم تكن موجودة من قبل مثل :

رفض التمييز بين الشركات الوطنية و متعددة الجنسيات، أن تحكّم أوضاع الشركات احكام القانون الدولي، وضع ضوابط لانتزاع الملكية لتلك الشركات.

لقد أخذت بل أصبحت هذه الشركات تقوم بالتدخل في صياغة نظام الحكم، وحتى في تغيير منهجه وسياسته الاقتصادية وغير الاقتصادية، فعلى سبيل المثال فهي ترغب وتعمل لتكون الساحات السياسية في الدول لا تقتصر و لا تعتمد على أحادية الأحزاب، تحت مبررات منطقتها ومصالحها مثل:

- إلزام الدول بضرورة تعدد الأحزاب في ساحاتها السياسية، و بما يعزز الحرية والديموقراطية.

-تحقيق الاستقرار السياسي للبلدان التي تتواجد فيها الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرة القارات التي لها مصالح فيها.

-القيام بتغيير المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم، للوصول إلى كوادر مكونة فكريا وسلوكيا وفق المنظور الذي تتشده الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات.

نتيجة ورأي:

- من هنا نرى بأن الإبداع لا يقتصر على قطاع بعينه (صناعي - اقتصادي - فني - وفكري الخ) بل يشمل كل ماله علاقة في الوجود الحياتي والبشري بشكل خاص، لذلك فإن إحداث قوانين لم تكن معروفة من قبل، يعتبر خلقاً "لإطار قانوني جديد" استلزمته حاجة مكون موجود على الواقع، وله علاقة بمجتمع وحكومات وعاملين فيه.

هذا الابتكار لا بد من الاعتراف به في مجاله، بغض النظر عن قبول فكرته أو رفضها، لأن هذا الابتكار يحمل سمات إبداع عقل بشري، في إدارة الأعمال ليس

لشركات بسيطة ولا لأفراد عاديين فحسب، بل لشركات متعددة الجنسيات ولحكومات هامة .

- نستنتج مما تقدم بأن الإبداع هو الإبداع، وهو يحمل هوية مبتكره ومبديه، سواء كان هؤلاء أفراداً أم جماعات، أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين، شركات وطنية أو شركات متعددة الجنسيات، تنتمي إلى الفكر الاشتراكي أم تنتمي إلى الفكر الرأسمالي، لأن الإبداع يعكس مفاعيله بعد أن يرى النور و في المجال الذي يوظف فيه، لسد الحاجة التي جاء من أجلها، ولكنه حينما يعلن وي طرح للتداول، يصبح ملكاً للكافة ومن حقها الاستفادة من ميزات الإيجابية.

لأن "الطاقة الذرية" هي إبداع عظيم في حياة البشرية ولكن الذي انحرف في استخداماته، هو الذي أساء و يسيء للإبداع نفسه وللإنسانية، (ولكننا لا نستطيع) أن نتجاهل مفاعيل هذا الإبداع الإيجابية وفوائده التي قدمها للإنسانية، ولا نستطيع أن ننزع عنها صفة الإبداع.

- إن تزايد تدخل الشركات في تغيير رموز الشعب الوطنية والقيادية هو نموذج لاستعمار جديد يستهدف العقول البشرية والقيادية المبدعة، بعد أن رأت في هذه الرموز خصائص مؤثرة في شعوبها، وفي صنع قراراتها الاستراتيجية، مصورة إياها بأنها تشكل معيقاً للتقدم والتطور الاقتصادي.

هذا النهج الذي تعتمده قوى الثورة المضادة للثورات الشعبية ونظرياتها الموازية والمناقضة لها، والتي تعتبرها مدمرة للسيادة والإرادة .. الخ .

- لهذا وجدنا أن النظام الرأسمالي استطاع في الغرب أن يستفيد من خصائص الثورات الاشتراكية ومن خصائصه الذاتية، مما جعله يحقق إنجازات اجتماعية بينة في مجالات عديدة من حياة الشعوب.

ومن هذه الزعامات التي استهدفت من قبل هذه الشركات، في آسيا وإفريقيا على سبيل المثال الرئيس ("الليندي" تشيلي - أحمد سوكارنو" اندونيسيا - والرئيس التانزاني نيريري).

البند الخامس: حفز العقول للعباء.

إن حفز العقول للعباء، قد يبدو لأول وهلة لدى البعض، بأنه مجرد تنظير يطرح ولكن الحقيقة العلمية تؤكد ضرورة هذا الحفز، في كل إدارة صغرى أم كبرى، لأن في ذلك تعبير عن رغبة الإدارة في تقويم قدراتها الإدارية والإنتاجية وتجديد شبابها، وخلق الجديد المبتكر، لدى كل ما لديها من عوامل بشرية ومادية ومعنوية.

والذي لا شك فيه بأن الإدارة التي تُقدم على ذلك لا بد بأنها مدركة للواقع الإنتاجي الذي تديره وتشرف عليه، بل استطاعت أن تسبر أغوار الواقع الإنتاجي و الحالة النفسية والاجتماعية والاقتصادية لكوادرها العاملة لديها، حيث لم ترض عن أدائهم وإنتاجيتهم، ولم تكتف بعباء جهدهم إنتاجي.

لهذا انبرت لمثل هذه العملية التقويمية الشاملة - شكلاً ومضموناً بحيث تصل إلى إدراك مستوى القدرات العقلية والعلمية والفنية والمهنية لكل منهم، بهدف معرفة العوامل التي تحفز تلك القدرات وتجدد حيويتها ونشاطها، ليصار إلى توظيفها في عملية إنتاجية إبداعية جديدة.

وللوصول إلى ذلك تبين لهذه الشركات، بعد السبر والدرس والتحليل أن حفز وتحريك تلك القدرات الفكرية والإبداعية والإنتاجية للعاملين يتم من خلال استنباط أسلوب، يُستنتج من خضم وفرة البيئة الصناعية الجديدة، وخاصة لدى الشركات الكبرى وقد تمثل ذلك في قيام هذه الشركات في تحقيق التالي :

1 - الطلب إلى العاملين في تلك الشركات لتقديم اقتراحاتهم في التطوير والتغيير والتجديد لآليات العمل ونوعية التصنيع وللتدخل في كل شاردة وواردة في التكوين الانتاجي المُصنَع.

2 - أن تقدم الاقتراحات سنوياً وبصورة منتظمة، مما يشكل زاداً غنياً أمام المديرين والمصممين والمقررين، الذين يقومون درابة وتحليل هذه المقترحات المقدمة من شخصيات خبيرة ومُجرية، وعلى رأس عملها والتي تعكس صورة الواقع لوضعه كما هو تحت الضوء، وتقصي الثغرات والمعوقات لإزالتها، ولأخذ المقترحات المبتكرة للعمل بموجبها، أو لتطويرها بما يؤدي إلى استخلاص المكونات التقنية والصناعية الحديثة التي لم تكن في خطوط إنتاجها، أو التي كانت موجودة وأصبحت بحاجة إلى تعديل، لتغدو أكثر إنتاجاً وإنتاجية.

إن الصورة المتقدم ذكرها تم تحقيقها عملياً في "اليابان"، داخل شركة سيارات تويوتا، طلب مديرو هذه الشركة إلى عمالها بأن يقدموا سنوياً مقترحاتهم التطويرية والإبداعية، وقد حصل ذلك، حيث قدر عدد الاقتراحات المقدمة سنوياً (مليون وسبعين ألف مقترح للتطوير والتغيير) وقد حققت هذه الطريقة فوائد جمة ونتائج جديدة متطورة ومختلفة، غيرت بالحالة الإنتاجية إلى الأفضل.

ملاحظة: ((صوموئيل هانتنتون صاحب نظرية صراع الحضارات)) هو من مشجعي هذا التوجه نحو التغيير الديمقراطي وهو القائل بأن ما حصل في أوكرانيا سابقاً، لا بد وأن يشكل عدوى من دولة لأخرى لتتكرر هذه العدوى وتكبر (ككرة الثلج).